النهار ٢٠-٠٥-٢٠٢٢

النهار" تنشر "خطة التعافي لقطاع المياه في لبنان" المطروحة على طاولة مجلس الوزراء:
خطة خمسية (٢٠٢٦-٢٠٢٢) للاستحصال على دعم من الجهات المانحة

تبحث الحكومة في جلستها الاخيرة اليوم خارطة الطريق التي تقترحها وزارة الطاقة والمياه والمؤسسات الاستثمارية العامة للمياه والتي تم وضعها بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الاوروبي للسنوات الخمس المقبلة من العام ٢٠٢٢ وحتى العام ٢٠٢٦ وذلك بهدف تأمين التعافي لقطاع المياه والصرف الصحي في لبنان. كما تلحظ خارطة الطريق التي تدرسها الحكومة اليوم لائحة بالالتزامات التي تقترح وزارة الطاقة والمياه ان تتعهد الحكومة بتحقيقها لتأمين نجاح خطة التعافي بالاضافة الى الخطوات التي تتعهد الوزارة والمؤسسات الاستثمارية العامة للمياه الالتزام بها وتنفيذها بدعم من الجهات المانحة الفاعلة في القطاع. وتعتبر وزارة الطاقة والمياه خطة التعافي اساسا للنهوض بقطاع المياه من جهة والاستحصال على الدعم من قبل الجهات المانحة من جهة اخرى.

يواجه قطاع المياه والصرف الصحي تحديات كبيرة على مختلف الأصعدة إضافة إلى عجز ملموس في الميزانية، زاد من خطورته تدهور قيمة الليرة اللبنانية. تؤدي مجموعة عوامل، منها سياسات التعرفات غير الملائمة، وانخفاض نسبة الجباية والاشتراكات، والمتأخرات غير المدفوعة، وارتفاع نسبة المياه غير المدرة للدخل، إلى إضعاف الجدوى المالية لمؤسسات المياه الأربعة وتعطيل قدرة المؤسسات على تغطية نفقات التشغيل والصيانة لتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين. وبالتالي، باتت مؤسسات المياه عاجزة عن تحسين خدماتها وتوسيع نطاق تغطيتها على مستوى المناطق. وما يزيد عجز مؤسسات المياه على تقديم خدماتها وإجراء عملياتها اليومية بشكل طبيعي، هو الأزمة الحالية في لبنان وانعكاسها على رواتب الموظفين العموميين في مؤسسات المياه، التي لا تزال تفتقر إلى العدد الكافي من الموظفين الفنيين المتخصصين. وبالإضافة إلى ذلك، يشكّل عدم اكتمال الإطار القانوني والمؤسسي لهذا القطاع وعدم تحديثه بانتظام عائقًا أمام سير عمليات المؤسسات. وبالتوازي مع الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والصرف الصحي، تدعو الحاجة إلى ابتكار خطة تعافي عاجلة تستهدف استرداد التكاليف وإطلاق المشاريع الاستثمارية. تهدف الخطة إلى كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في تحصيل تكاليف منخفضة وتوفير خدمات غير ملائمة مقابلها. وهي تحتاج إلى تمويل كبير وإلى الالتزام السياسي من جانب #الحكومة اللبنانية، بالتنسيق مع المجتمع الدولي. تقوم خطة التعافي هذه على ٤ محاور تكميلية:

١) تدابير مالية فورية وتدريجية:
يُمكن تحقيقها من خلال فرض زيادة سنوية وتدريجية للتعرفة تبدأ من مليون ليرة لبنانية (أو ما يعادل ٤٨,٥ دولار على منصة صيرفة) في ٢٠٢٢ وتصل إلى ٣ ملايين ليرة (أو ما يعادل ١٥٠ دولارًا على منصة صيرفة) في ٢٠٢٦، وتعديل رواتب الموظفين في القطاع العام وفصلها نهائيًا عن مجلس الخدمة المدنية، وتوفير الكهرباء من المؤسسة الوطنية لمؤسسات المياه بسعر مدعوم لمدة ٥ سنوات، ودفع متأخرات مياه الصرف الصحي حتى نهاية عام ٢٠٢٢ والبالغة قيمتُها ٣٦ مليون دولار وتغطية الحكومة اللبنانية لأي ثغرات مالية وانخراطها في مناقشات مع الجهات المانحة للمساهمة في تغطية التكاليف المتبقية المتأتية من المواد الاستهلاكية والصيانة.

٢) تحسين الأداء لزيادة استرداد التكاليف:
يُمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء مجموعة من التحسينات التقنية والتجارية التي تشمل زيادة نسبة الجباية والاشتراكات وخفض المياه غير المدرة للدخل على المستوى الوطني بنسبة ١٥٪ في ٢٠٢٦ عن طريق إزالة الإمدادات غير القانونية وتحسين جودة الشبكات وزيادة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية الكهروضوئية بـ ٢٠٪ بحلول ٢٠٢٤ واستخدام مصادر المياه الجوفية الضحلة والمياه السطحية حيثما أمكن، وربط محطة الضخ ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي بخطوط الخدمات الرئيسية لمؤسسة كهرباء لبنان وتركيب وحدات قياس عند كافة المصادر الموفرة للمياه، ورفع الوعي من خلال إطلاق حملات توعية واسعة النطاق. أما التحسينات الأخرى الواجب تنفيذها، والمفصلة في الخطة، فتتعلق برفع مستوى الأداء وتحسين كفاءة الإنفاق.

٣) الاصلاحات المؤسسية والقانونية
يُمكن تحقيقها بشكل رئيسي من خلال اعتماد الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والصرف الصحي وتعيين لجنة مراقبة لمتابعة صياغة مراسيم التطبيق واللوائح الداخلية لقانون المياه رقم ٢٠٢٠/١٩٢ وتجديد مجالس إدارة مؤسسات المياه على أساس المهارات والمؤهلات دون غيرها والتوظيف الاستثنائي للموظفين الفنيين المتخصصين لإدارة مياه الصرف الصحي مع تقييم إمكانية إعادة توزيع الموظفين العموميين إلى أن يتم التوصل إلى الاستقلال التام في التوظيف وإقرار مراسيم تطبيق قانون المياه والموافقة على سياسة توظيف شفافة تستند إلى المهارات والمؤهلات وفصل تعيين الموظفين في مؤسسات المياه عن مجلس الخدمة المدنية واعتماد هيكل تنظيمي جديد في مؤسسات المياه ووزارة الطاقة والمياه.

٤) الدعم السياسي:

يُمكن تأمينه من خلال التزام مختلف الفاعلين السياسيين والمؤسسات العامة بالمصلحة الفضلى لقطاع المياه، وذلك بالتماشي مع الاستراتيجية الوطنية وخطة الإنعاش. ويجب ألا يقف هذا الدعم عند حد السياسات العامة، بل ينبغي أن يشمل توفير التعزيزات الأمنية لمؤسسات المياه بهدف إزالة أي إمدادات غير قانونية وحماية أصول المياه والصرف الصحي من السرقة أو التلف. كما يجب أن يشمل السماح لمؤسسات المياه بتأدية عملها كهيئات تجارية بشكل صحيح.

تمتد خطة الإنعاش على مدى ٥ سنوات. وخلال هذه الفترة، ستساهم في تحقيق سلسلة من التحسينات على صعيد الأداء، عملًا بأفضل المبادئ التوجيهية للاستثمار، وستؤدي إلى تغيير الوضع الراهن وتوفير خدمة موثوقة وفعالة من حيث التكلفة للسكان، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع المياه في لبنان. ولا بدّ أيضاً من أن يتم تنفيذ هذه الخطة بالتزامن مع وضع برامج لبناء القدرات موجّه للجهات الفاعلة في القطاع العام.

(...)

عجز الميزانية الكبير

مع احتساب متوسط التعرفة البالغ ٣٢٠ ألف ليرة لبنانية للمتر المكعب في السنة كما كانت الحال في العام ٢٠٢١ والسنوات السابقة، ومع احتساب النفقات التشغيلية (OPEX) المتكبدة من كل مؤسسة مياه، تبقى قيمة عجز القطاع الإجمالية ١٢٠ مليون دولار في العام ٢٠٢٢ (علماً أن إجمالي النفقات التشغيلية يُقدّر بـ١٢٨ مليون دولار ، بينما يبلغ متوسط الإيرادات حوالي ٨ مليون دولار.)

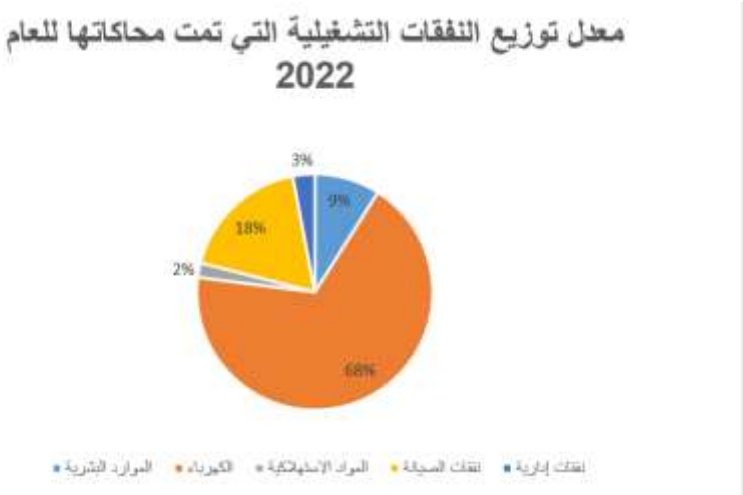

من المتوقع أن تزيد هذه النفقات مع ارتفاع سعر الوقود وسعر الصرف إذا لم يتم الإبقاء عليه عند حد الـ٢٠ ألف ليرة لبنانية مقابل الدولار الواحد. ووفقًا لعمليات المحاكاة التي قدّمها برنامج إصلاح المياه المشترك بين الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية، من المتوقع أن يبقى العجز سلبياً في الميزانية حتى مع زيادة التعرفة إلى حوالي ٩٥٠ ألف ليرة للمتر المكعب في السنة اعتبارًا من ٢٠٢٢/١/١، وذلك إلى حين اعتماد تعرفة توازن في العام ٢٠٢٦.

رسوم تحصيل واشتراك منخفضة

تُعد الرسوم المحصَّلة حاليًا من فواتير المياه في المناطق الأربعة التي تغطيها مؤسسات المياه أقل بكثير من المستوى اللازم لتغطية نفقاتها. ويلاحظ أن هناك عدد كبير من المستخدمين الذين لا يسددون التعرفة السنوية، ولكن ما زالت تتوفّر لديهم إمكانية الوصول إلى مصادر المياه بشكل غير شرعي. وقد قوبل التقدم المحرز خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ بتدهور كبير منذ بداية الأزمة المالية في العام ٢٠٢٠، الأمر الذي يستدعي إيلاء أولوية قصوى لإيجاد الحلول المناسبة لهذا التدهور.

اجراءات الخطة

لن يتمكن قطاع المياه في لبنان من التعافي من دون خطة إنقاذ تتصدى للتحديات عبر إجراءات ملموسة:

١. تدابير مالية فورية وتدريجية: يُمكن تحقيقها من خلال زيادة تدريجية في التعرفات الجمركية وتمويل من الجهة الأخرى عند الحاجة.

٢. تحسين الأداء لزيادة استرداد التكاليف: يُمكن التوصل إلى ذلك من خلال القيام بتحسينات تقنية وتجارية.

٣. إصلاحات مؤسسية وقانونية: يُمكن تحقيقها من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير التصحيحية.

٤. الدعم السياسي: كعامل نجاح رئيسي يرافق خطة التعافي.

وتتطلب الخطة تنفيذ العديد من المبادرات على المديين القصير والمتوسط للاستمرار في توفير خدمات المياه والصرف الصحي للمواطنين وتحسينها.

التحسينات التقنية من خلال الاستثمارات الاستراتيجية الرئيسية

♣ الحد من النفقات التشغيلية من خلال تقليل استخدام الطاقة عبر اتخاذ التدابير الآتية:

- زيادة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية الكهروضوئية بنسبة إجمالية قدرها ٢٠٪ على مدى عامين (٢٠٢٣ و ٢٠٢٤)
- ضخ المياه من المصادر الجوفية الضحلة واستخدام المياه السطحية عند الإمكان
- إيلاء أولوية لإعادة تأهيل أنظمة الطاقة غير الفعالة أو منخفضة الفعالية بدلًا من إطلاق الاستثمارات الجديدة (مثل استبدال المعدات)
- تقييم إمكانات تطبيق الطاقة الكهرومائية في الأنظمة الحالية وتنفيذ ذلك عند الإمكان

♣ خفض المياه غير المدرة للدخل بنسبة ١٥٪ بحلول العام ٢٠٢٦ عبر اتخاذ التدابير الآتية:

- إيلاء الأولوية للاستثمار في الحد من التسرب في الشبكات وتركيب وحدات قياس في المناطق
- الحد من الإمدادات غير القانونية

♣ إدارة إنتاج المياه عبر اتخاذ التدابير الآتية:

- إيلاء الأولوية للاستثمار في تركيب وحدات القياس عند عند كافة المصادر الموفرة للمياه وعلى طول شبكات المياه
- إعداد مركز بيانات مركزي ونقل البيانات وتخزينها

♣ محاولة فرض تعرفة تتناسب مع كمية المياه المُستعملة في المناطق المزودة بوحدات قياس

♣ ضمان المراقبة المستمرة لجودة المياه وإيلاء الأولوية إلى معالجتها من خلال تمويل المواد الاستهلاكية وتنفيذ أعمال إعادة التأهيل عند الضرورة

♣ إعادة تأهيل البنى التحتية القائمة وإنهاء تركيب الشبكات الصغيرة إلى المتوسطة غير المكتملة والتي تؤثر على استمرارية الخدمات

♣ تحديث عمليات مؤسسات المياه ورقمنتها وأتمتتها (كليًا أو جزئيًا وبطريقة تدريجية، كمراكز المحاسبة والتكاليف)

♣ إنشاء مركز بيانات في وزارة الطاقة والمياه لحصر المعلومات فيه ومعالجتها وتعميمها

♣ وضع مقاربة وطنية لمعالجة الحمأة وإعادة استخدامها

♣ زيادة نسبة الاشتراكات لتصل إلى ٧٠٪ بحلول العام ٢٠٢٦ (زيادة سنوية تدريجية)،